العدد (1728) السنة السابعة - السبت (20) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الآيـديـولـوجـيـا والمـمـارسـة الـسـيـاسـيـة

باقر جاسم محمد
كلية الآداب / جامعة بابل

تتعدد حدود الأيديولوجيا و تعريفاتها بتعدد مظاهرها و مصادرها التكوينية و تشابك علاقاتها ووظائفها مع كثير من الظواهر الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و الفلسفية و المعرفية و الأنساق الرمزية حتى ليمكن القول أن من الصعب، إن لم يكن من المحال، اعتماد تعريف واحد جامع مانع لها. و يرتبط كل تعريف بمدخل معرفي أو مدرسة فكرية تستند إليه و تتخذ منه موجهاً منهجياً في الوصف و التحليل و الاستنتاج. و لو بدأنا بتفكيك مصطلح الأيديولوجيا نفسه، و هو بالإنجليزية (ideology) لرأينا أنه يتألف من مقطعين هما: "ideo" الذي يحيل إلى الأفكار، و اللاحقة "logy" المتكررة في مصطلحات كثير من العلوم و التي تحتمل معنيين هما: الأول هو "علم" أو "دراسة "، و الثاني هو الكلام أو "logos". و على ذلك فإن المعنى اللغوي العام للمصطلح هو علم دراسة الأفكار أو الكلام في الأفكار. لكن المعاني الاصطلاحية للفظ ، و هي كثيرة، تتجاوز المعنى اللغوي إلى حد بعيد. و لا يتسع المجال هنا لعرض المعاني الاصطلاحية كافة، و مناقشة وجوه و أسباب اختلافها عن المعنى اللغوي العام و عن بعضها البعض. لذلك سنكتفي بإيراد تعريفنا الذي سنعتمده في هذه المقالة. و هو تعريف يعتمد على كون الظاهرة الأيديولوجية ظاهرة سياسية في الجوهر. فالأيديولوجيا تشير عادة إلى منظومة فكرية و رمزية مبنية على جملة من الأسس و المسلمات التي تتخذها الجماعة البشرية، التي قد تكون جماعة دينية أو عرقية أو طبقية أو جهوية أو فئوية، منطلقاً و منهجاً لها في العمل السياسي و الاجتماعي و الثقافي في مرحلة تاريخية معينة. و تسعى هذه الجماعة إلى دعم هذه المنظومة الفكرية و الرمزية و نصرتها بكل السبل المتاحة إزاء المنظومات الفكرية و الرمزية المنافسة لها داخل المجتمع. و هذا يوضح الجانب الصراعي الضمني العميق المتلازم مع الجانب السياسي الظاهري للأيديولوجيا.

تؤدي الأيديولوجيا وظائف مختلفة. فعلى المستوى النفسي، تكون وظيفة الأيديولوجيا توفير الشعور بالانتماء الحميم و الوحدة لأفراد الجماعة التي تعتنق الأيديولوجيا نفسها فيحل مفهوم "النحن" بدلا من مفهوم " الأنا"، مع ما يوحي به هذا الانتماء من قوة تكون الذات الفردية عادة بحاجة ماسة إليها، و ما يعد به من امتيازات مادية و معنوية و رمزية. و قد تشكل الأيديولوجيا جزءاً مهماً من العقل الجمعي فتكون بمثابة أيديولوجيا إطارية عامة سائدة في المجتمع كما هو الحال بالنسبة للفكر الديني في المجتمعات التي تسود فيها ديانة واحدة، و إن كان هذا لا يعني خلو الساحة نهائياً من أية أيديولوجيات فرعية أخرى أقل انتشاراً. و عموماً، يمكن القول أن الأيديولوجيا الأطارية تنزع إلى القيام بمهمة اللحمة الرابطة للمجتمع، بينما تنزع الأيديولوجيات الفرعية إلى تعزيز عناصر الخلاف في المجتمع نفسه من خلال توكيدها على الرؤيا الخاصة و سعيها إلى تغيير المجتمع طلباً لما يجعل منها مسوغة تاريخياً.

إذن، على المستوى الاجتماعي، تقوم الأيديولوجيات الفرعية بوظيفة تجسيد الوعي الطبقي أو الديني أو المهني لمكونات المجتمع المختلفة و تمثيل إراداتها السياسية العامة فيما يخص المشكلات التي يعاني منها المجتمع، و ذلك من خلال برامج و تنظيمات سياسية و حزبية تميزها عما سواها.

و تختلف الوظيفة الأيديولوجيا على المستوى السياسي و الدعائي بين مرحلة ما قبل تسلم السلطة و مرحلة ما بعد تسلم السلطة. ففي المرحلة الأولى تعمل الأيديولوجيا، بواسطة معتنقيها، على نقد السلطة القائمة و نقد الأيديولوجيا التي تستند إليها تلك السلطة لغرض إظهار تناقضاتها و عيوبها و تعبئة الرأي العام لإزاحتها و الحلول محلها، أما بواسطة الانتخابات، أو بالقوة عبر الثورات و الانقلابات العسكرية. وأما أن يتحقق لها ذلك حتى تبدأ وظيفة المرحلة الثانية المختلفة تماماً عن وظيفة المرحلة الأولى. و سيكون أهم مظاهر وظيفة الأيديولوجيا في هذه المرحلة الدفاع عن السلطة الجديدة و إجراءاتها و إنكار أخطائها أو تسويغها أو التهوين من شأنها إن لم تستطع أن تدافع عنها. و يترافق مع ذلك دعوة الناس إلى دعم السلطة القائمة الجديدة من جهة، و التحلي بالصبر و تفهم الظروف قبل المطالبة بتحقيق الوعود التي بذلت قبل تسلم السلطة وعدم الانجرار مع خصومها الأيديولوجيين أو الاستماع إلى أقاويلهم. و لعل هذا الفهم يكشف الطابع النفعي للأيديولوجيا و افتقارها إلى البعد الأخلاقي بحكم ارتباطها بالسياسة. و هذا الكلام وصف للأيديولوجيا و ليس نقداً أو تقويماً لها.

و سواء أكانت الأيديولوجيا وعياً محدوداً و زائفا كما يذهب إلى ذلك ماركس، أو إطاراً وحداً و مشابهاً للوعي الجمعي للجماعة البشرية كما يقول الأنثروبولوجيون، أو أنها تتجسد في كل ما لا ينتمي إلى حقل مقولات العلم من أفكار، كما هو الحال في الفهم المعرفي للمصطلح، فإننا نلاحظ أن أهم خصيصة للأيديولوجيا هي أنها ليست من النوافل أو مما يمكن الاستغناء عنه. فهي ضرورة مطلقة للإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً حتى ليمكن لنا أن نصل إلى توكيد أهميتها بأن نقلب الأمر و نعرف الإنسان بأنه كائن أيديولوجي. إنها حاجة أساسية للفرد لأنها تأتي بالمرتبة الرابعة بعد الحاجة إلى الطعام و إلى الجنس و إلى الأمان. و هي حاجة أساسية للمجتمع أيضاً لأنه لا يمكن تصور مجتمع حديث أو قديم دون وجود أيديولوجيا ما تحكمه و سياسة خارجية، و داخلية، مستمدة من تلك الأيديولوجيا توجهه و تضبط مسار حركته العامة. أعني أن السياسة المطبقة في أي بلد لا بد لها أن تعتمد على أيديولوجيا معينة قد تكون دينية موروثة أو مأخوذة من إحدى الفلسفات أو تمثل مزيجاً من أفكار عامة مأخوذة من تطبيقات سياسية ملموسة مثل أفكار الحرية و حقوق الإنسان. فالسياسة إذن هي الوجه الآخر لمصطلح الأيديولوجيا، حتى أنه يمكن أحياناً أن نستخدم أحدهما بدل الآخر. و إذا كانت الأيديولوجيا ضرورة كما قلنا، فإن لها ضرراً بليغاً لا يمكن نكرانه إن تركت الممارسة السياسية دونما ضوابط عامة لها و دونما مراقبة من المواطنين الذين هم الجهة الوحيدة التي بإمكانها، و عبر الممارسة الواعية لحق الانتخاب، أن تقلل من أضرار الممارسة الأيديولوجية السيئة، و أن تمنع من تحول الممارسة السياسية نحو الدكتاتورية. إذن، ترتبط الأيديولوجيا بالسلطة و ممارسة السلطة ارتباطاً وثيقاً. فالسلطة هي الهدف و الدافع و المحرك الأساس للفعل الأيديولوجي. و لا يقتصر مصطلح السلطة على الممارسة السياسية فحسب. فهناك مستويات مختلفة لممارسة السلطة غير الممارسة السياسية التشريعية و التنفيذية التي ترد إلى الذهن عند ذكر السلطة. فهناك أنماط من السلطات المختلفة كما يقول فوكو. إذ فضلاً عن السلطة السياسية التي تنقسم بدورها إلى سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية يمكن أن نذكر الآتي: السلطة الصحية، و السلطة القضائية العقابية المرتبطة بتنفيذ القانون، و السلطة التعليمية، و سلطة القيادات النقابية داخل النقابات، و السلطة الأبوية داخل الأسرة، و سلطة القيادات الحزبية داخل الأحزاب السياسية. و لكن تظل ممارسة السلطة السياسية هي الهدف الأسمى للممارسة الأيديولوجية لكونها هي الأصل الذي تستمد منه بقية صور و مستويات ممارسة السلطة شرعيتها. فهي التي تملك من الوسائل و الإمكانات ما يجعلها تؤثر في شتى صور ممارسة السلطة الأخرى، و ترسم لها حدودها و تقرر لها صلاحياتها. و قد يقول قائل أن الصور الأخرى لممارسة السلطة تؤثر بدورها في السلطة السياسية و بالأيديولوجيا خاصتها، فنقول إن هذا صحيح و لكن ذلك التأثير محدود. و هو تأثير يصب، في الغالب، في صالح الأيديولوجيا القابضة على السلطة و يخدم أغراضها. و لكن ذلك لا يعني عدم قدرة الأيديولوجيات المنافسة على التأثير على ممارسة السلطة داخل النقابات و الاتحادات و بقية منظمات المجتمع المدني. فهي تستطيع أن تؤثر، خصوصاً مع توفر ظرف سياسي منفتح نسبياً، كما هو الحال في مصر حين سيطر الأخوان المسلمون على النقابات التي تضم شرائح اجتماعية مثقفة مثل نقابات المحامين و الأطباء رغم ممانعة الأعضاء من أتباع أيديولوجية الحزب الوطني الحاكم. لذلك نرى أن جل ما تطمح إليه أية الأيديولوجيا هو الوصول إلى قمة هرم السلطة. ثم تبدأ بإعادة ترتيب البنية السلطوية، و عبر التشريعات و الإجراءات التنفيذية، بما يؤمن لها أكبر قدر من الاستمرار في الجلوس على قمة السلطة. و هذا الميل نحو الاستئثار بالسلطة متأصل بالأيديولوجيا، و هو إحدى سماتها الأساسية سواء أكانت شمولية أم ليبرالية. كما أنه مكمن الخطر و مصدر النزعة الاستبدادية التي تبدأ عادة داخل الجماعة الأيديولوجية نفسها، ثم تمتد لتشمل المجتمع برمته حين يتاح للجماعة الأيديولوجية المعنية أن تتبوأ السلطة؛ و خصوصا إذا كانت هذه الجماعة محكومة داخلياً على نحو استبدادي و تفتقر إلى الديمقراطية و حرية الاختلاف بين المنخرطين فيها.

إن قوة أيديولوجيا ما و ضعفها لا يرتبطان بمدى رصانة و تماسك أطروحاتها الفكرية بالمقارنة مع أطروحات الأيديولوجيات الأخرى. إذ مع الإقرار بوجود معايير واضحة لمثل هذه المقارنة فإن الأطروحات الأيديولوجية نفسها تظل عصية على التوصيف الموضوعي لكونها تمثل قناعات عقدية قبلية ليست موضع بحث أو مقارنة بالنسبة لمن يؤمنون بها. لذلك يصح القول إن أحد أهم شروط عقد مثل هذه المقارنة هو الحياد التام للباحث إزاء الأيديولوجيات المختلفة التي يقارنها فضلاً عن رسم منهج واضح يجعله على مسافة متساوية من جميع العقائد و الأفكار التي تعتنقها الأيديولوجيات المختلفة. و هو أمر صعب التحقق إن لم يكن مستحيلا ً. و عموماً فإن مثل هذه المقارنة ستكون على الدوام ذات طابع نظري بحت. و قد تكون لها قيمة كبيرة من ناحية منهج نقد الأفكار الذي يمثل حقلاً معرفياً مهما ً و صعباً. و من هنا يمكن القول أن المعايير الأساسية التي يمكن أن تعتمد في مجال تقويم الأداء السياسي الفعلي للأيديولوجيات المختلفة و معرفة مقدار قوتها و حظها من النجاح تتمثل عملياً ، في تقديري، في جملة أمور منها:

١. سعة القاعدة الاجتماعية التي تحظى بها الأيديولوجيا قبل تسلم السلطة، و ثبات هذه القاعدة النسبي. و تعتمد سعة القاعدة الاجتماعية على جملة مؤشرات أهمها: تاريخ الأيديولوجيا المعنية، و مقدار التوافق بين البنية الفكرية للأيديولوجيا بالمعنى السياسي الضيق، و الأيديولوجيا بالمعنى الثقافي العام المتمثل بالموروث الديني و العادات و التقاليد الراسخة، و عمق و رصانة الأفكار و التحليلات التي تطرحها، و جاذبية الشخصيات القيادية التي تروج لها.

٢. صلة أطروحات الأيديولوجيا و برامجها بالقضايا و المشكلات السياسية و الاجتماعية الكبرى التي تشغل القوى الاجتماعية المختلفة في الظرف التاريخي الذي يعيشه المجتمع، و قدرة الأيديولوجيا على عكس تطلعات القوى الاجتماعية الفاعلة في صلب الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات و حشد التأييد لها.

٣. بعد أن تكون الأيديولوجيا في السلطة، فإن طبيعة الوعود التي قدمتها الأيديولوجيا للمجتمع و مقدار المتحقق منها على أرض الواقع و السياسات التي اتبعتها في تحقيق تلك الوعود ستكون حاسمة في اتجاهين؛ فهي أما ستسهم في زيادة الأيديولوجيا فاعلية و قوة بزيادة عدد المنضوين في صفوفها أو القابلين عن قناعة بأدائها السياسي. و ذلك حين تنجح الأيديولوجيا في تقليص الفجوة بين وعودها و ما حققته فعلياً . أو هي ستؤدي إلى إضعاف قوة الأيديولوجيا و النيل من هيبتها تدريجياً و تقليص عدد المنتمين إليها أو الراضين عنها في حال اتسعت تلك الفجوة و عجزت عن تحقيق وعودها أو كان ما حققته مناقضاً لتلك الوعود.

٤. قدرة الأيديولوجيا على التفريق بين المبادئ و السياسات، و مرونتها في فهم المتغيرات المحلية و الإقليمية الدولية و الانفتاح عليها و التعامل معها بشكل يؤمن المصالح الوطنية و يحفظ المجتمع من الأخطار الخارجية و بناء تحالفات إقليمية و دولية لمصلحة الوطن.

٥. قدرة الأيديولوجيا على الربط الوثيق بين تلك المتغيرات الخارجية و التنمية الاقتصادية و السلام الاجتماعي الداخلي للبلاد خصوصاً بعد ثورة المعلومات التي جعلت العالم ليس قرية صغيرة فحسب ، بل بيت يعلم كل فرد يعيش فيه كل شيء عن الأفراد الآخرين و يتأثر بهم و يؤثر فيهم.

٦. وجود جهاز دعاية و إعلام(صحف، فضائيات، محطات إذاعة) ذي خبرة و كفاءة يدعم الأيديولوجيا عن بصيرة علمية لا عن قناعة عمياء. و يبشر بها بصورة غير مباشرة. و ينوه بإنجازاتها الفعلية و ذلك بصيغة تعتمد المزج بين الترفيه و الفائدة العلمية و الخبرية. و حاجة الأيديولوجيا إلى جهاز الدعاية تفرضها حقيقة أن حقل الدعاية متاح للأيديولوجيات المنافسة.لذلك لابد من إدامة عوامل قوة الأيديولوجيا عبر الاهتمام بمثل هذا الجهاز.

هكذا نرى أن الأيديولوجيا ظاهرة شاملة و موجودة في كل المجتمعات و في كل الأزمان. و لا نحسب أنها ستنتهي كما يزعم بعض مفكري الغرب مثل ريمون آرون و فوكوياما. و ذلك لكونها من لوازم الاجتماع الإنساني التي ترتبط بالسلطة السياسية على نحو يجعل من ذكر أحدهما يستدعي الآخر تلقائياً. وهي ليست مما يستحق التنديد أو المديح بحد ذاته. فأنت حين تشتم الأيديولوجيا إنما تتبنى موقفاً أيديولوجياً . و لكن المهم هو كيف يمكن أن تكون ممارسة الأيديولوجيا نزيهة و تخدم تطور المجتمع لا أن تكون وسيلة للتدليس و الكذب تحقيقاً لمنافع ذاتية و لنزعات سلطوية متضخمة. و الفيصل في ذلك هو وجود نمط من الرقابة المجتمعية التي تمنع تحول ممارسة السلطة السياسية إلى ممارسة للغلبة و القهر السياسي. و تظهر التجربة البشرية عموماً أنه لن يكون ذلك ممكناً بدون الديمقراطية بكل تمظهراتها، و لاسيما الانتخابات.

و نلاحظ هنا أن الممارسة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ قد أظهرت ضمور كثير من الأسس الموضوعية لقيام الأحزاب السياسية مما أدى إلى تضخم الكيانات السياسية التي تزعم أنها تشكل أحزاباً سياسية إلى عدد غير معقول من جهة و إلى ضعف الأداء السياسي للأحزاب التي تصدرت الساحة من جهة أخرى. ربما يقول قائل أن عدم وجود قانون للأحزاب هو السبب في ذلك، و هذا صحيح إلى حد بعيد. و لكننا نعتقد أيضاً أن أهم أسباب هذه الظاهرة هو ضعف الوعي السياسي العام عند الغالبية العظمى من الشعب العراقي و تدني مستوى الإيمان بجدوى الفكر السياسي عموماً ، و من ثم الانصراف إلى القناعات الدينية التي تعفي الفرد من المسؤولية الأخلاقية و العقلية لاختياراته السياسية فضلاً عن الأثر السلبي المدمر الذي تركته ممارسات النظام السياسي السابق على مفهوم الانتماء السياسي. و هو أثر أسهمت الممارسة السياسية في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣، سواء على مستوى الخطاب السياسي أو مستوى الإنجاز الفعلي، في تكريسه. و استناداً إلى ما أظهرته انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩، و كذلك الحملة الانتخابية الحالة للفوز بعضوية البرلمان، نعتقد أن أهم و أخطر وسيلة يملكها الناخب لتصحيح ما أعوج من سياقات الحكم هو صوته الذي ينبغي أن يكون العنصر الأهم في اختيار من يروم انتخابهم لتمثيله في البرلمان القادم. و لعل ما أثرناه هنا من أفكار بصدد هذا الموضوع المهم يمثل بداية منهجية و فكرية تساعد الناخب في التخلص من السلبية و عدم الاكتراث و تحديد خياراته على نحو إيجابي حين يتوجه إلى مركز الاقتراع.أليس كذلك؟

افكار شارع المتنبي

مراحل الانتقال بين عصري الإنتاج المعرفي والصناعي

عبد المجيد حسن شياع

من الصعوبة التنبؤ حاليا بمستقبل الثقافة في أي مجتمع من مجتمعاتنا المختلفة ، بعكس ماكان عليه الوضع في عهد ليس بالبعيد منا، نظرا لسرعة التغييرات التكنولوجية والعلمية، ولكثافة الاتصالات بين الثقافات والشعوب على اختلافها، والتأثير الثقافي المتبادل عليها، وبفضل قوة وفاعلية الإعلام الحديث في عهدنا الحالي وتنوع أساليبه ووسائله وقدرته على الدخول والتسلل إلى أعماق الأذهان ، وزيادة حجم الحركة السكانية والبشرية عبر الحدود الجغرافية والسياسية ، لذلك فمستقبلنا الثقافي على كوكب الأرض منعدم الصلة بالحاضر الثقافي فضلا عن الماضي الثقافي أيضا ، وان نوعا من المجهول بمستقبل الثقافة وماسوف تتمخض عنه التغييرات والعلاقات المستجدة ، سوف يؤثر وبشكل قوي في نوعية الثقافة سواءا على المستوى العالمي أم المحلي ، وهذا المجهول يثير شكوك الكثيرين حول إمكانية وضع سياسة ثقافية يمكن الالتزام بها لمدة طويلة ، وان وضعها المستقبلي لن يخرج عن ثلاثة احتمالات وهي أما أن تمر الثقافة بوجه عام بحالة من الفوضى والاضطراب بسبب عدم وضوح الرؤية والتداخلات الثقافية ، وأما أن تتصادم تقاليد الماضي مع المستجدات التي سوف تحدث بالحاضر والمستقبل ، بحيث يصعب التوفيق بينها ويحدث فصل أو انقطاع في الأحداث الثقافية على المستويين المحلي والعالمي ، وأما أن تتصارع الحضارات بكل ماقد يترتب على ذلك الصراع من حروب ثقافية وما يترتب على تلك الحروب من نتائج سلبية ، والتي ستنعكس على طبيعة علاقاتها مع شعوب العالم فيما بينها ، ولذلك فمن المؤكد هو كيف ستكون عليه طبيعة ثقافة الغد وهذا ليس واضحا تماما لدينا ، على الرغم من كثرة الحديث فيما بيننا حول هذا الموضوع ، وكذلك وجود الكثير من الحركات التي تعمل من اجل التوصل إلى تصور متكامل حول مستقبلنا الثقافي الجديد والمتميز لدينا ، والذي له مقوماته وخصائصه ومفرداته وتصوره عن عالم الغد ، وليس من الضروري أن تكون تلك الحركات حبيسة الماضي أو خاضعة لتأثيراته ، ولكن اهتمامها الأول هو الوصول إلى صيغ جديدة للخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي ، والبحث عن أنماط أخرى من قيمنا الثقافية تساعدنا على إقرار التوازن بين مكونات الحياة الاجتماعية وعلى مستوى العالمين العربي والغربي ، واحترام خصوصيات الفرد وفي جميع نشاطات الحياة . إن كل المجتمعات في العالم تمر الآن بمرحلة من التحول ، والذي يتمثل في الانتقال من عصر يعتمد على الإنتاج الصناعي ، إلى عصر يقوم على إنتاج المعرفة وكل مايحتاجه الوجود البشري في وقتنا الحاضر ، وان عصر الثقافة والمعرفة هذا سوف يطلق سراح القدرات البشرية وفي كافة المجالات ، وفي نفس الوقت سيساعد ذاته على التفاهم والتقارب بين الشعوب فيما بينها ، وان مجرد الحديث عن وجود أو قيام (ثقافة كوكبية موحدة) ، سوف يقتضي الاعتماد على المنهج التكاملي والنظرة الشاملة التي ستحيط بكل مظاهر الحياة السريعة التغيير ، وهذا يحتاج إلى سنوات من البحث المركز والجاد ، وثمة محاولات أجريت في هذا المجال ، كما هو الشأن بالنسبة للمشروع الذي قام به ويشرف عليه حاليا العالم الأمريكي ((ميكائيل مازار)) ، والذي كان مقدرا لإجرائه خلال عشر سنوات ، وقد أسفر هذا المشروع حتى الآن عن ظهور عدد من التطورات حول السياسات الثقافية الكوكبية التي من المحتمل أن تفرض نفسها خلال السنوات القليلة القادمة ، كما إن عالم الاجتماع الألماني ((بيتر دروكر)) ، كان قد كتب في عام ((١٩٩٣م)) في احد كتبه يقول :) في كل بضع مئات من السنين من تاريخ العالم يطرأ تحول عنيف في حياة الإنسان ، وخلال عدد قليل من العقود سوف يعيد المجتمع تنظيم نفسه من حيث نظرته المستقبلية المعرفية عن العالم وبنائه الاجتماعي والسياسي وفنونه ونظمه الأساسية ، وبعد خمسين عاما من هذا التنظيم يكون هناك عالم جديد مختلف تماما) .

ويسود الاعتقاد في كثير من الأوساط الثقافية في العالم ، بان (ثقافة الغد الكوكبية) إذا قامت ، سوف تعتمد أساسا على التجريب في كثير من المجالات ، وسوف يطرأ عليها الطابع العلمي وتكون في نفس الوقت متعددة الجوانب ، بحيث تضم تخصصات عديدة ، وهذا سوف يؤدي إلى أبعاد كثيرة ومعقدة ، وتتطلب الإحاطة بها نظرة شمولية وواعية حتى يمكنها التعامل مع الأوضاع الجديدة وبكل أشكالها . وليس من شك ، في إن هذه الثقافة الكوكبية المنشودة ، أيا ماكان جوهرها ومقوماتها ، والتي لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن ، والتي ستحدد أوضاعها ومواصفاتها العامة والظروف الخاصة بها ، وسوف يتسارع نموها وظهورها وانتشارها وسيطرتها نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاتصالات ، ومع ذلك فأي محاولة لتحديد الخطوط المهمة لتلك الثقافة الكوكبية لن تفلح أبدا إلا إذا سبقتها دراسات مركزة ذات أبعاد مستقبلية ، وتتم على قواعد وأسس منهجية سليمة ، وفي نفس الوقت تأخذ باعتبارها الرؤية العامة لكافة شعوب العالم في أوضاعهم الثقافية الحالية كلها ، وما تتوقعه تلك الشعوب حول الصورة النهائية التي سوف تنتهي إليها الأمور وحول تطور تلك الأوضاع ذاتها ، والصورة المثالية التي ستكون عليها تلك الصيغ الثقافية في المستقبل ، لذلك فواقعنا الحالي يجب أن يكون مهما لاستشراق المستقبل ، والاهم من كل هذا هو رغبات عامة الناس وفي مختلف المجتمعات ورؤيتهم الثقافية ، والى أي حد تتفق هذه الرؤى مع الواقع الملموس ومدى عقلانية تلك الرغبات والتوقعات ، والتي هي في آخر الأمر صورة مشروعة ومثالية ، حتى وان كان من الصعب تحقيقها من قبلنا .

إن التفكير في إقامة مثل هذه الثقافة الموحدة يتطلب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أمران مهمان ، وهذان الأمران لهما علاقة مباشرة بنوع وطبيعة تلك الثقافة ، فالأمر الأول، يعنى بالتغييرات التي طرأت في العقود القليلة الماضية على مفهومي المكان والزمان ، باعتبارهما بعدين أساسيين في التكوين الثقافي وعلى جميع المستويات ، وهذه التغييرات تأخذ مسارين مختلفين بالنسبة لهذين المفهومين ويؤديان إلى نفس النتيجة ، فمفهوم الزمان الذي ننظر إليه على انه متصل ، بين الماضي والمستقبل غير البعيد وهذا الاتصال يخضع حاليا لانكسارات شديدة تفصل المستقبل عن الماضي ، وتعتبر الماضي عالما متخلفا يقود العالم إلى الخلف ، وأداة ذلك هو الثورة التكنولوجية وفي مختلف المجالات ، بحيث إن إنسان الغد غير البعيد عنا سوف ينظر إلى الماضي القريب وكذلك إلى الحاضر الذي نعيشه الآن ، بالنظرة التي كنا نحن ننظرها إلى ماقبل التاريخ ، والذي انقطعت صلته بالحاضر نتيجة التغييرات التكنولوجية المختلفة عبر العصور ، فالتكنولوجيا كانت دائما أداة لتغيير المستقبل وحدوث الانكسارات في الماضي ، وجعله عالما حديثا بالنسبة لإنسان العصر الحديث ، فالإنسان والمجتمع والعالم اجمع يتوجهون الآن وبسرعة فائقة جدا نحو نسيان الماضي وإسقاطه من الاعتبار ، وهذا عكس مايحدث بالنسبة لمفهوم المكان ، الذي كان دائما ينقسم إلى وحدات تفصلها بعضها عن بعض حواجز وحدود طبيعية من صنع الإنسان نفسه ، وان مايحدث الآن هو انقلاب هذه التصورات رأسا على عقب ، ولذلك فالتقدم التكنولوجي والذي يفصل بين الإنسان وزمنه الماضي يزيل الفواصل المكانية ، ويحول جميع العالم إلى قرية صغيرة لايعترف أهلها بتلك الفواصل ، والنتيجة التي ترتبت على إلغاء مفهومي المتصل الزماني والانكسارات المكانية هو التقارب القوي بالفكر ، وهذا التقارب يكون متماثلا في جميع أنحاء العالم ، ويعتبر أساسا لتلك الثقافة الموحدة ، أما الأمر الثاني ، فهو تكوين الهوية الجديدة لتلك الثقافة ، التي ستكون لها ملامح وخصائص تختلف عن الهويات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى التي عرفها العالم خلال العصور السابقة ، وكانت اللغة أهم عنصر يميز تلك الهويات عن بعضها البعض ، ليس فقط لأنها أداة التواصل والتفاهم بين الشعوب والمجتمعات التي تنتسب إليها ، ولكن لأنها أيضا هي أداة الفكر لدى الوجود البشري ، وكان تعلم اللغات من ناحية و الترجمة من ناحية أخرى هما الأداتان اللتان تعملان على التقريب بين الثقافات ، ويبدو الآن إن اللغة الكوكبية الموحدة وأداة التعبير والتواصل على كوكب الأرض بين البشر هي ((اللغة الانكليزية)) ، والتي أصبحت الآن اللغة المشتركة وأداة التفاهم بين جماعات كبيرة جدا من شعوب العالم، وكذلك أصبحت الآن ((لغة العلم))، وربما ستصبح قريبا ((لغة الأدب)) أيضا ..

وإذا كانت تلك الثقافة تفتقر إلى التراث الإنساني والفكري عبر العصور ، فسوف نجد في أفكارنا العلمية المتطورة كنزا وخيرا يزيدها ثراءا طيلة الوقت ويساعدها على نمو التفكير الإبداعي ، والذي سوف يفتح لنا مجالات ثقافية وعلمية متنوعة وجديدة لتقبل هذه الثورة العارمة في التكنولوجيا الهائلة.

لذلك فالعملية التي تؤدي إلى ولادة تلك الثقافة صعبة وتحتاج إلى فهم وصبر ، فليس من السهل أن تتخلى أي ثقافة مهما كانت متخلفة ، عن خصائصها التي تكسبها هويتها وكيانها نفسه ، وهي التي ستحررنا من القيود والحدود الذهنية ، مما يساعدنا على إحلال السلام والمحبة والتفاهم بدلا من الكراهية والتنافر والحروب ، وهذه النظرة المثالية تمكننا إلى أن ننتظر لنرى ماسوف يسفر عنه الغد ، وليس الغد ببعيد .

الدعاية للانتخابات البرلمانية

صبيح الحافظ

يشهد العراق في الايام القريبة المقبلة نشاطات محمومة للقوى المحركة للرأي العام (الاحزاب والكيانات الاخرى) تمهيداً للدخول والاشتراك في الانتخابات القادمة لمجلس النواب في ٧/ آذار/٢٠١٠ تحت اشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وسوف تقوم تلك الكيانات بالمنافسة فيما بينها من خلال(الدعاية) بأشكالها ووسائلها وأدواتها المتعدد بهدف الفوز في عضوية البرلمان.

ولتنوير القارئ الكريم بمفهوم (الدعاية) انقل بعض التعاريف لهذا المفهوم.

ما الدعاية:؟

يمكن إن تعرف الدعاية بأنها(حملة موجهة توجيهاً قصدياً تتوخى تحفيز الناس لتقبل رأي او قيمة أو مجموعة آراء او قيم).

ويعرفها(والترليبمان) الاختصاصي المعروف بموضوع الدعاية والرأي العام بأنها (محاولة التأثير في شخصيات الافراد والسيطرة على سلوكهم لاغراض تعتبر غير علمية او ذات قيمة مشكوك فيها في مجتمع ما وفي زمن بالذات).

ويمكن ان تعرف(الدعاية) ايضاً بأنها نشر معلومات بين الناس الهدف منها التأثير في الراي العام وفق اتجاه معين دون الكشف عنه.

نستنتج من ذلك ان الدعاية هي حملة تهدف تحقيق غرض او غلغلة فكرة ، او اقحام راي وفي سبيل ذلك لا تعطي اعتباراً لآراء الآخرين ولا تعير ما يناقضها من وجهات النظر والمواقف اهتماماً منصفاً.

ان الهدف او الغاية من الدعاية هو الذي يتحكم في الدعاية ، اما الوسيلة التي تحقق ذلك فهي في الواقع يمكن تبريرها على اساس من الهدف لا على اساس المعايير والمقاييس الاخرى والوسيلة تعتبر ناجحة بقدر ما تحقق من الهدف.

ومن جهة اخرى تعتمد الدعاية على إثارة العواطف وتحريك المشاعر اكثر مما تعمد الى تحكيم العقل او المنطق.

الدعاية السياسية:

والدعاية بوصفها صورة من صور الحرب النفسية تستهدف التأثير على الراي العام والترويج لفكرة او مبدأ او شخص او منظمة او دولة وتلعب الدعاية السياسية دوراً رئيساً في ذلك باعتبارها (حملة تدخل منظم) تقوم على اسس فنية وتهدف الى كسب اصوات قطاعات شعبية الى جانبها تمثل اغلبية في الراي العام او على الاقل كسب اقلية قوية منه.

ويمكن ان تصنف الدعاية السياسية الى صنفين:

١- الدعاية التقليدية: وهي محاولة حكومة ما اقناع المحكومين بضرورة طاعتها، واستخدام كل وسائل الاقناع الممكنة وتجنب الضغط المباشر في كسب تأييد المحكومين، وقد وصف بعض المفكرين الدعاية التقلدية بأنها اغتصاب فكر الجمهور وانتزاع راي الناس بالقوة.

٢- الدعاية الحديثة: وتقوم على مبادئ السيادة الشعبية في الدول الحديثة ، ويعد الشعب مصدر السلطات والتمسك بالسيادة القومية للدولة ، واقناع المواطنين بأن السلطة انما انبثقت من صفوف الشعب.

٣- الدعاية الحزبية: وهي صورة من صور الدعاية السياسية ، فالاحزاب والكيانات الاخرى تحرص على كسب اوسع جماهير الشعب وضمهم الى صفوفهم وذلك عن طريق الدعاية لافكارها وبرامجها مستخدمة في ذلك شتى الوسائل من نشرات حزبية وصحافة وكتب واجتماعات وندوات وتظاهرات واتصالات مختلفة.

وتعمد الاحزاب الى تكوين اللجان المختلفة للاشراف على النشاط الدعائي والاستعانة بشخصيات لها وزنها في المجتمع ونفوذها في الدولة ، ويلعب التعصب في الحزب دوره في الدعاية السياسية لإبراز محاسنه وأفضاله.

وتنشط الدعاية السياسية في موسم الانتخابات كأنتخاب مجلس البرلمان وانتخابات المجالس المحلية والبلدية وانتخابات المنظمات المهنية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى.

وقد لاحظنا عند البدء في الحملة الدعائية التي جرت في صباح الجمعة ٢٠١٠/٢/١٢ للكيانات فالاحزاب المتنافسه في الانتخابات النيابية المقرر اجرائها في السابع من شهر آذار المقبل ان البوسترات واللافتات التي علقت وهي بأحجام كبيرة وقد طبعت بطريقة (الفلكس) وهذه تكلف مبالغ عالية جداً واذا ما اضفنا ما يصرف للإعلانات التي تبث من الفضائيات وهي مدفوعة الثمن ، وايضاً الرسائل النصية في الهواتف النقالة وغيرها من وسائل الدعاية الاخرى كالهدايا التي توزع على الناخبين او قيام مأدبة الغداء والعشاء وغيرها من المصروفات يتساءل المواطن عن مصدرها وقد تكون تلك من المال العام أو من جهات خارجية تهدف من ورائها فوز تلك الكيانات التابعة او الموالية لها.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net